



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



E/ESCWA/CL3.SEP/2021/POLICY BRIEF.2

الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان (2019-2021)

واقع أليم وآفاق مبهمة



الفقر المتعدد الأبعاد

حتى وقت قريب، كان الفقر يُقاس من خلال قياس مستوى الدخل. ومع تطوّر البحوث والمسوح وتوفر البيانات المفضّلة، اتّسع مفهوم الفقر وأصبح يقاس على نحو أكثر مراعاةً للظروف المعيشية. ونشأ مفهوم الفقر الذي ينطوي على أوجه مختلفة من الحرمان لا تقتصر على البعد المادي. وأصبح يُعرف بالفقر المتعدد الأبعاد، ويُقاس بدليل اسمه "دليل الفقر المتعدد الأبعاد"¹.

الفقر في لبنان

في لبنان، يبرزُ الكثيرون تحت خط الفقر، رغم المبادرات العديدة المنفّذة لصالح الفقراء. ومنذ عام 2019، تتزايد حالات الفقر بفعل تراجع النشاط الاقتصادي وتدهور الاستقرار السياسي. وقد عرّضت الصدمات المتداخلة سعر الصرف، الثابت منذ مطلع القرن، لضغوط هائلة، فانخفضت قيمة العملة، وتفاقم التضخم، وتقلّصت القدرة الشرائية، وتعثّر الوصول إلى المدّخرات بفعل الأزمة المالية. وأدّت هذه الصدمات، متضافرةً، إلى تدني المستوى المعيشي للسكان اللبنانيين وغير اللبنانيين، وانتشار الحرمان بينهم.

ويكتسي هذا الحرمان أوجهاً متعددة، لعلّ أهمها الحرمان من الرعاية الصحية والحصول على الأدوية، والخدمات، والتعليم، والعمل، والمسكن، والأصول والممتلكات. وتصنّف الأسرة بأنها تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد في حال كانت تعاني من وجه واحد أو أكثر من الحرمان، حتى وإن لم تكن فقيرة مادياً. فالأسرة المحرومة من التيار الكهربائي، على سبيل المثال، يمكن أن تصنّف فقيرةً حسب مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد، وذلك رغم إمكاناتها المادية التي تخولها الاشتراك في مولّد خاص للكهرباء في حال كان ذلك متاحاً. وينطبق التصنيف عينه على الأسر العاجزة عن الحصول على الأدوية، رغم قدرتها المادية على شرائها إن توقّرت. وعند قياس أوجه الحرمان في لبنان، تصل نسبة الفقر المتعدد الأبعاد، بحسب أرقام الإسكوا، إلى 82 في المائة.

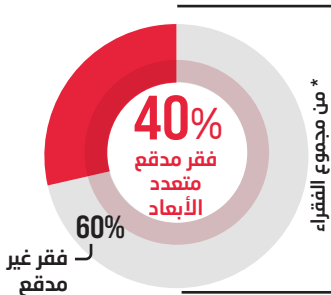
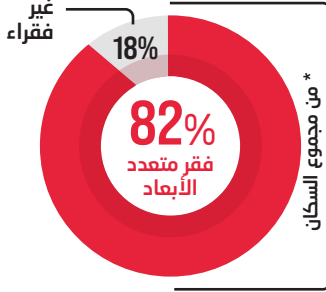
إضاءات

الفقر المتعدد الأبعاد

تضاعفت نسبة الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان من 42 في المائة في عام 2019 إلى 82 في المائة من مجموع السكان في عام 2021. وبلغ عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد أربعة ملايين نسمة تقريباً. وهم يمثلون نحو مليون أسرة²، بينها 77 في المائة من الأسر اللبنانية، أي ما يوازي 745,000 أسرة لبنانية تقريباً. وتُصنّف هذه الأسر بأنها تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد إذا كانت محرومة من بُعد واحد من أبعاد الدليل أو أكثر.

الفقر المدقع المتعدد الأبعاد

بلغت نسبة الفقر المدقع المتعدد الأبعاد 34 في المائة من مجموع السكان في عام 2021، أي ما يعادل 40 في المائة من مجموع الفقراء. وارتفع عدد السكان الذين يعانون من الفقر المدقع إلى 1,650,000 نسمة، أي ما يوازي 400,000 أسرة. وتُصنّف هذه الأسر بأنها تعاني من الفقر المدقع المتعدد الأبعاد إذا كانت محرومة من بعدين من أبعاد الدليل أو أكثر.



في بعض المناطق اللبنانية، يسجل الفقر المدقع المتعدد الأبعاد معدلات مرتفعة يمكن أن تقارب أو تتجاوز 50 في المائة. ويبيّن الشكل التالي نسبة وعدد الأسر التي تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد والفقر المدقع المتعدد الأبعاد، حسب المنطقة.

الشكل 1. الأسر التي تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد والفقر المدقع المتعدد الأبعاد، حسب المنطقة (العدد والنسبة المئوية من السكان)



المصدر: حسابات الإسكوا.

دليل الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان

يتألف دليل الفقر المتعدد الأبعاد من ستة أبعاد وعشرين مؤشراً (انظر الشكل أدناه). وتُصنّف الأسرة بأنها تعيش في فقر متعدد الأبعاد إذا كانت محرومة من بُعد واحد أو أكثر، وأنها تعيش في فقر مدقع متعدد الأبعاد إذا كانت محرومة من بُعدين أو أكثر. وينطوي كل بُعد على عدة مؤشرات.

الشكل 2. دليل الفقر المتعدد الأبعاد: الأبعاد والمؤشرات

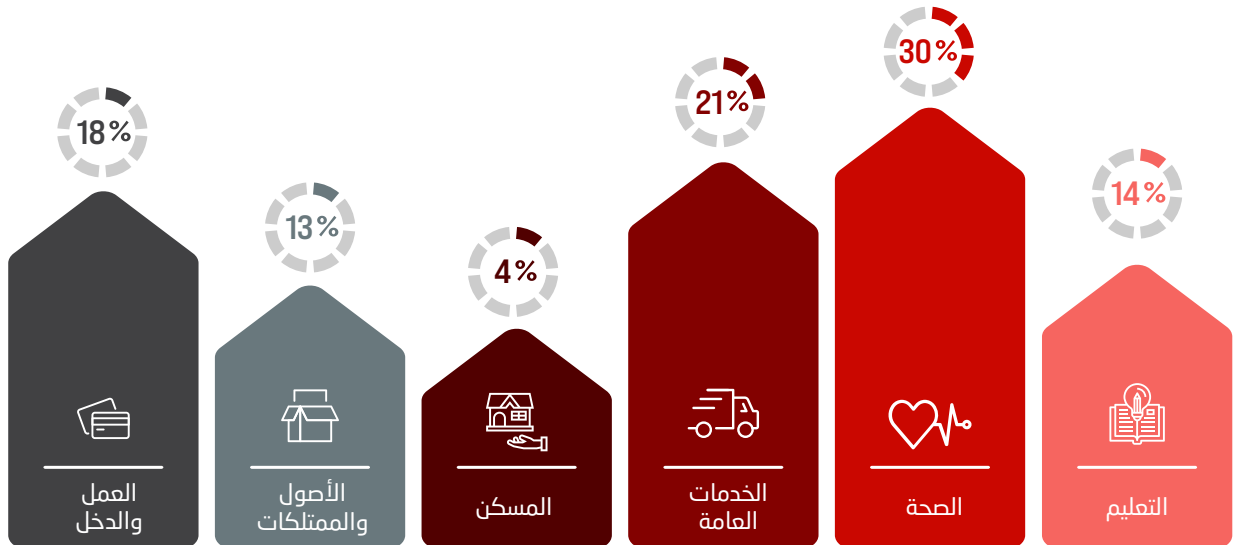


ملاحظة: الأوزان متساوية بين الأبعاد المختلفة وضمن البعد الواحد.

نتائج الأبعاد والمؤشرات، حسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد

يبين الشكل 3 مساهمة كل بُعد من الأبعاد الستة في القيمة الإجمالية للدليل. وفي لبنان، تسجل حصة بُعد المسكن، مثلاً، أدنى قيمة مقارنة بأبعاد أخرى مثل الصحة.

الشكل 3. مساهمة الأبعاد الستة في القيمة الإجمالية لدليل الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان، 2021



المصدر: حسابات الإسكوا.

الرعاية الصحية والحصول على الدواء

ارتفعت نسبة الأسر الفقيرة المحرومة من الرعاية الصحية من 9 في المائة في عام 2019 إلى 33 في المائة في عام 2021، أي ما يوازي 400,000 أسرة من أصل 1,210,000 أسرة، في جميع المحافظات. ويُخشى أن يزداد الوضع سوءاً إذا رفع الدعم، لا سيما وأن 55 في المائة من السكان ليسوا مشمولين بأي شكل من أشكال التأمين الصحي.

الرعاية
الصحية



ارتفعت نسبة الأسر الفقيرة غير القادرة على الحصول على الدواء إلى أكثر من النصف (52 في المائة). أي ما يعادل 630,000 أسرة.

الحصول
على
الدواء



الكهرباء

قبل تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية في عام 2019، كانت بعض المناطق الجغرافية في لبنان أوفر حظاً من غيرها من حيث خدمات الكهرباء. أما اليوم، فباتت جميع المحافظات تشهد فترات انقطاع تصل أحياناً إلى أكثر من 22 ساعة يومياً. وارتفعت نسبة الأسر الفقيرة المحرومة من الكهرباء إلى 54 في المائة، أي ما يعادل 650,000 من أصل 1,210,000 أسرة. وأصبحت البدائل المتاحة لهذه الأسر، كالاشتراكات في المولدات الخاصة لتأمين خدمة الكهرباء، ذات كلفة باهظة، مما أدى إلى تراجع عدد المشتركين فيها وحجم استهلاك الكهرباء.



العمل

في ظل تردّي الظروف الاقتصادية والمعيشية واتّساع رقعة الفقر، تفاقمت هجرة الأدمغة من المهنيين، بما يشمل الأطباء والمهندسين وغيرهم. وارتفعت نسبة الأسر الفقيرة المحرومة من فرص العمل إلى 13 في المائة، أي ما يوازي 160,000 أسرة.



التضخم ومستويات الدخل

بلغت نسبة التضخم في لبنان 281 في المائة في الفترة بين حزيران/ يونيو 2019 و حزيران/ يونيو 2021. ونتيجة لهذا التضخم، قفز خط الفقر ليتجاوز الحد الأدنى للأجور، وأفضى ذلك إلى ارتفاع نسبة الفقر المادي من 29 في المائة عام 2019 إلى 55 في المائة عام 2020 حتى بلغ 74 في المائة عام.



يشكّل التعليم بُعداً هاماً من أبعاد الفقر المتعدد الأبعاد. وحالياً، يبلغ معدل الفقر المتعدد الأبعاد 63 في المائة في صفوف الطلاب الجامعيين، و87 في المائة بين الطلاب ذوي أدنى مستويات التحصيل العلمي. ونظراً إلى أنّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة في لبنان تطال جميع شرائح المجتمع، بلا استثناء، فقد تقلّصت الفجوة في معدلات الفقر المتعدد الأبعاد بين الفئات في أعلى درجات التحصيل العلمي وأدناها.

التعليم



الفئات السكانية المعرضة للخطر

كبار السن ارتفعت نسبة كبار السن الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد ارتفاعاً حاداً، من 44 في المائة عام 2019 إلى 78 في المائة عام 2021.



النساء من اللافت أنّ النساء والرجال يسجّلون معدلات متساوية تقريباً من الفقر المتعدد الأبعاد. فهذه المعدلات تبلغ 81 في المائة في الأسر التي تعيلها نساء و80 في المائة في الأسر التي يعيلها رجال.



استجابات على مستوى السياسات

كانت للتصير في اعتماد التدابير والسياسات اللازمة للحد من الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان تداعيات جسيمة على الطبقة المتوسطة في العاميين الماضيين. ويتطلب الحد من هذه التداعيات تعاوناً بين جميع مكونات المجتمع اللبناني، ودعمًا من المجتمع الدولي، وبيئةً سياسية مناسبة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، توصي الإسكوا بتنفيذ الاستجابات التالية على مستوى السياسات، وذلك على المديين القصير والمتوسط:

- إنشاء صندوق وطني للتضامن المجتمعي، في إطار استجابة فورية للتخفيف من معاناة الشعب اللبناني والأزمة الإنسانية والفقر على المدى القصير. ويمكن تمويل هذا الصندوق من جهات محلية وخارجية. وفي عام 2020، قدّرت الإسكوا أنّه يمكن لذوي الثروات في لبنان، ونسبتهم لا تتجاوز 10 في المائة من مجموع السكان، تسديد كلفة القضاء على الفقر، من خلال تقديم مساهمات سنوية لا تتعدى نسبة 2 في المائة من ثرواتهم.
- وضع خطط فعّالة للحماية الاجتماعية تكون أكثر تلبية لاحتياجات الفقراء، لا سيما فئة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع. وينبغي وضع آلية شفّافة لتحديد هذه الفئة، ودعمها، إمّا نقداً وإما من خلال بطاقة تموينية، مع ضمان توزيع الموارد بشكل عادل لا يتأثر بالمحسوبيات أو بالاعتبارات السياسية والطائفية.
- تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل العاطلين عن العمل، والذين فقدوا وظائفهم مؤخرًا نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية. ونظراً إلى القدرة المالية المحدودة للبنان، يتطلب تنفيذ البرامج الاجتماعية والخطط الرامية إلى خلق الوظائف تمويلًا دولياً وإقليمياً.



في هذا الإطار، ينبغي إيلاء أهمية خاصة لكبار السن، لا سيما وأنّ مزايا الضمان الاجتماعي هي في الغالب المصدر الرئيسي للدخل المتاح لكبار السن من ذوي الدخل المنخفض. وعلى واضعي السياسات العمل لدعم العاملين المسنين ذوي الأجور المنخفضة، والأشخاص الذين هم على عتبة الشيخوخة.

- دعم الأدوية المحلية الصنع لتمكين الفقراء من شرائها. ويجب تزويد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع ببطاقة رعاية صحية تكون مموّلة من القطاع العام وتغطي كلفة الدواء والخدمات الطبية. ويمكن للمواطنين الآخرين الاستفادة من هذه الخدمات، وذلك على أساس الاشتراكات لضمان استدامتها.

الحصول على الرعاية الصحية والدواء



الكهرباء

- وضع خطة لزيادة إنتاج الكهرباء، مع العمل على تحديث شبكات النقل والتوزيع، وإعادة هيكلة التعريفات على نحو يعكس الكلفة الفعلية للإنتاج، بما يضمن وصول الكهرباء إلى جميع اللبنانيين، ولا سيما الفقراء منهم.
- دعم الطاقة المتجددة، بما يشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية والطاقة المائية، على المدى البعيد؛ والاستثمار في مزارع الطاقة المستدامة للاستخدامات الصناعية والعامّة. وفي ضوء الحاجة الملحة إلى النهوض بقطاع الكهرباء، آن الأوان لوضع خطة عمل وطنية جريئة من أجل أن تتجاوز حصة الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة نسبة الـ 30 في المائة المرجو بلوغها بحلول عام 2030³.



- وضع خطة إنقاذ وطنية للنهوض بالقطاع الخاص ودعم الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، بهدف خلق وظائف جديدة والحد من تفشي البطالة.



الحواشي

1. يستند هذا الموجز إلى بيانات مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان للفترة 2018 - 2019، الذي أجرته إدارة الإحصاء المركزي في لبنان، بدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، والاتحاد الأوروبي.
2. تحدّد الأسرة بأنها عائلة تتألف من شخصين بالغين وطفلين.
3. IRENA, Renewable Energy Outlook, 2020.



رؤيتنا: طاقات وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشفءٍ وعزمٍ وعملٍ: نبتكر، نتج المعرفة، نقدّم المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

بدأ بيد، نبني غداً مشرقاً لكل إنسان.

www.unescwa.org



ازدهار البلدان كرامة الإنسان

